

نصف ركعة او نصف سجدة بلزمة لاحد القارئين عن ابو يوسف ركانت وجهه وفي رواية اخرى يلزمه شيء وان قال انه على ان يركع
 ركعتين بركعة او بركعة واحدة لا يلزمه شيء عند من روى وقال ابو يوسف يلزمه ركعتان بوضوء وركعة واحدة وقال محمد بن قيس
 لا يلزمه شيء وفي رواية اخرى يلزمه ركعتان بركعة واحدة او ركعة واحدة في قول بعض العلماء وليس لها بصحة فيروى عنه
 في قول احمد ولو قال انه على ان يصوم يومين او ثلاثة او عشرة لزمه ذلك وتعيينه وتقاربه في غير ما شاع عرفا وان شاع عرفا
 الا انه يوزى السابعة عند الضرر فيجوز يلزمه متابعا فان نوى في المتتابع وافطر يوما فيه او صامت المرأة في مدة الفجر
 استأنفا لانها يتعد على صوم شهرها ولو قال انه على ان يصوم يوما ويومين او ثلاثة او اقل فعليه صوم يوم واحد الا ان يني
 بذلك الابد ولو اراد ان يقول انما يصوم يوم في السنة صوم شهر لانه المنذر يعني في العتد وغيره ولو قال
 انه على صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم ايام لزمه ثلاثة ايام الا ان نوى الزمان قال صوم ايام كثيرة ولا يثبت له
 فعليه عشرة ايام عند ابي حنيفة وعند ما سبعة ايام ولو قال صوم كل ايام او ثمانية لانه لا يثبت له فليحضر يوما ولو قال
 يذبح عشرة رؤيا ولا يثبت له فعليه ثلاثة عشر يوما ولو قال انه على صوم جماعة لزمه سبعة ايام الا ان نوى يومين
 خاصة فيلزمه يوم جمعة والمقيمين اليه ولو نذر ان يصوم عمر ولا يثبت له نعم لابي يوسف ما روي ان احد يوم
 سنة لشهر والثانية الاخرى يوما واحدا كان عامانا نوى ولو قال صوم العمري بالالف واللام فهو على الابد ان لم يكن
 سنة ولو قال صوم الحج والبيت لا يثبت له فيقول على ما عزمه عند ابي حنيفة وعند ما جمع العمرون نوى سنة فهو على ما نوى حتى
 نوي جمع شهر او جمع هذا الشهر صام جماعة خاصة ولو نذر مع المسلمين والبيت لا يثبت له فيقول على ما عزمه عند ابي حنيفة
 وعند ما على جميع العمرون نوى شيئا فيقول على ما نوى النوع الثاني نذر المستوعر اذا قال انه على صوم شهر لزم
 ثلاثون يوما وتعيين الشهر لا يلزمه الا اذا عيب النذر حتى لا يام بالآخر بخلاف اليمن اذا حلف للحكم فلما اشهر فانه على شهر
 عقيب اليمن والري ان ذكر الشهر اليمن للاستفاضة الا ترى انه لو نذر شهر لزمه الاستناع عن الكلام ابقاء فلما وقت النذر
 اخرج ما عداه واما ان نذر فبولته المدة الا ترى انه لو قال انه على ان يصوم لزمه صوم يوم حتى شأنا قال شهر لزمه
 في السنة على ما كان يلزمه في الاطلاق وبخلافه لما اذا قال اجرتك دار في شهر حيث يكون النهر عقيب العقد لان النذر
 في الابعاد بسندها فتعقب الشهر الاول قطع للباقي ثم اذا نذر صوم شهر فانه ان يترك ولو ان ساءل
 المتتابع الابلية فان نوى المتتابع يلزمه ثلاثون يوما متتابعة فان افطر منها يوما استقبله صوم

صوم شهر مطلق فعاش بعد النذر يوما او يومين يند على الصوم من نذر ولم يتم ومات فانه يجب عليه الايعاد بالطعام
 في جميع النذر من جملة النذر ونذر يذبح بالاطعام عن البصر والبيوت الذين احسرتهم فان صوم اليوم والبيوت
 الذي ادركه فما قال صاحب الفتاوى يلزمه الا بقاء جميع الشهر على ما بين في النذر المعين ان شاء الله تعالى
 ولو لم يدرك شيئا من يومه النذر نذر فيه او في ليلة التي نذر فيها لم يجب الا بقاء شيء من يومه على ما بين
 في النذر المعين ان صوم شهر او ما قبله ان يصح للابن يذبح في النذر وان كان موجبا على السابعة فلا بد من ادراك مائة
 الاداء ولو قال انه على صوم ثلثه اشهر فصام ثلثها او ثلثي الثلثة او الثلثة كان قوله نذره وعشرين فقيسة بالخمسة
 ايام التي يكون الصوم فيها يوم الفطر وبوم النحر واما يوم الكفر وبوم النقصان الثلثة التي نذر فيها قال انه على صوم
 سنة لزمه صوم سنة مطلقه وتعيينه في الاداء والابن لا يذبح المتتابع حتى ان الله ان يصوم من كل شهر اياما حتى نزه السنة وان صام
 سنة متوالية بفطر الايام المباركة موصفا ونوفضا كما كانها وان صامها بالجزء ويقتضي صوم شهر رمضان وان نوى المتتابع لزمه
 متتابعة وتعيينها شيئا بفطر الايام التي يكون صومها ويقضيها استطلافا وان صامها اجزء من نذره ههنا اذا نوى المتتابع لان
 المتتابعة لا يخلو عن هذه الايام ويجب عليه في هذه النذرة تقصيرا رمضان لما ذكر ان السنة لا يخلو عن متفاتي
 السنة المتتابعة المطلقة من وجه وهو ان في المتابعة اذا افطر يوما لزم الاستقبال بخلاف المطلقة امرأة او جبت على
 نفسها صوم سنة مطلقه في نذر المتتابع نصبت سنة للصوم فصامها فانما تقضى ايام حيفا لانه السنة المطلقة
 لا تغفل المتتابع في نذر ان يصوم سنة متفرقة مخلو عن ايام الحيض الضرب الثاني النذر المعين
 وهو مائة اقسام الايام والشهوات والنون فالأيام حجب نذر صوم يوم النحر يصح نذره عند نذر ظاهر الرواية
 وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة ان لا يصح نذره وقال زفر والشافعي وان نوى بدنيا فعليه كفارة بيت يعين
 اذا افطر قال في الهداية وهذه المسئلة طيسة وجوهه ان لم يوشها او نوى النذر لا يغيا او نوى النذر ونوى ان لا
 يكون بيتا يكون نذرا لانه نذر بصيغته كيف وقد فرغ من نذره وان نوى ابيح ونوى ان لا يكون نذرا يكون بيتا
 لان النذر محتمل كلامه وقد عيته وفي غيره وان نواها يكون نذرا ويصان عنها وقال ابو يوسف يكون نذرا وان نوى
 بيتا قد ذكرك عند ما يقع نكوت نذرا ويصان عنها ابي يوسف يكون بيتا وفي سريح ان ابي عوف اختلعتا في
 نذر صوم شهر حنين فاقطعه او افطر يوما منه فعليه كفارة وكفارة بين ان اراد بيتا وهذا عند ابي حنيفة ومحمد